

الأمن الغذائي بالجزائر وعلاقته بالتنمية الزراعية

شكيرين ديلمي

أستاذ محاضر قسم أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

ملخص:

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الإستراتيجية في أية دول في العالم ، فمن يملك قوته يملك مصيره ، ولعل من أهم الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الدول النامية تبعيتها الزراعية للخارج . منذ استقلال الجزائر عملت الأنظمة المتعاقبة على ايلاء الأهمية لتطوير القطاع الزراعي ، فرصدت لذلك الأموال و البرامج ، رغم ذلك لازالت الدولة تعاني من ضعف مواردها خارج المحروقات و التي لا تزيد عن 02 بالمائة مقابل 98 بالمائة من مواردها من قطاع النفط فقط ، الأمر الذي يقلق الحكومات المتعاقبة هو فاتورة الاستيراد الخاصة بالغذاء التي تتعاظم كل سنة.

الكلمات المفتاحية: زراعة ، قطاع فلاحي ، استثمار ، موارد طبيعية.

Abstract

The agricultural sector is considered one of the most important strategic sectors in any country in the world. Whoever possesses his power owns his destiny. Perhaps one of the most important economic crises that developing countries suffer from is their agricultural dependency abroad. Since independence, successive regimes have worked to give importance to the development of the agricultural sector. They have allocated funds and programs for that. The country still suffers from weak resources outside of hydrocarbons, which are no more than 02 percent, compared to 98 percent of its resources from the

الدكتور: شكيرين ديلمى

oil sector only, and this is something that worries successive governments. It is the import bill for food that grows every year.

مقدمة:

منذ استقلالها عام 1962، حرصت الجزائر على تنمية القطاع الزراعي في البلاد ، وكانت السياسية دوما تؤثر على الاستراتيجيات المتبعة في القطاع ، ففي العقدين الأولين للاستقلال انتهجت الدولة النظام الاشتراكي في تسيير القطاع الزراعي ، ثم بدأت السياسية بتغيير تباعا بعدما ثبت فشل نظام المزرعات الاشتراكية .

في منتصف الثمانينات تم التوجه إلى اعتماد سياسة جديدة تقوم على توزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين و تزويدهم بالإمكانات المادية من اجل تطوير هذا القطاع الحساس . لكن الأمر بقي يراوح مكانه و فاتورة الاستيراد الغذائية في تزايد كبير . و بعد انتهاك الاقتصاد الحر ، فتحت الدولة مجال الاستثمار في قطاع الزراعة عن طريق صيغ أخرى كعقود الامتياز ، وتسهيل منح القروض البنكية ، و منح الدعم للعاملين في قطاع الفلاحة ، وتثمين بعض المنتجات الحيوية لتشجيع زراعتها كالقمح والشعير .

يعمل قطاع الزراعة الاستراتيجي على تحقيق التنمية الشاملة للدولة ، ونجاح البرامج الزراعية المعتمدة يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي و التخلص من فاتورة الاستيراد الكبيرة ، و الوصول دون شك إلى مرحلة التصدير التي هي تحصيل حاصل بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي . من أجل الإحاطة بالموضوع نطرح الإشكالية التالية :

- ما هي أهم السياسات التي انتهجتها الجزائر لتطوير الزراعة ؟
وللإجابة على الإشكالية نتبع الخطة التالية :

- المبحث الأول : سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر

- المطلب الأول : تطور سياسات الدعم الفلاحي
- المطلب الثاني : مؤسسات الدعم الفلاحي

- المبحث الثاني : سياسة الاستثمار الفلاحي في الجزائر

- المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الفلاحي

الدكتور: شكيرين ديلمي

● المطلب الثاني : الاستثمار الفلاحي بالجزائر

المبحث الأول: سياسات الدعم الفلاحي في الجزائري

لقد مرت الجزائر بمرحلتين هامتين في نظامها السياسي و الاقتصادي ، كان أولهما النهج الاشتراكي الذي يعتمد على احتكار الدولة لتسيير كل المجالات و منها المجال الزراعي ، والمرحلة الثاني التي تم فيها انتهاز النظام الليبرالي و اعتماد اقتصاد السوق الحرة الذي تتدخل الدول في تسييره . [1]

المطلب الأول : تطور سياسات الدعم الفلاحي .

بعد الاستقلال، تم التوجه السياسي و الاقتصادي للدولة نحو النظام الاشتراكي الذي تحتكر فيه الدولة كل مجالات التسيير ، و قد اعتمدت في هذه الفترة سياسة دعم مباشر لقطاع الزراعة.

الفرع الأول: مرحلة (1962 – 1990)

هي مرحلة عرفت بتطبيق صارم للنظام الاشتراكي المبني على تولي الدولة زمام التسيير بصفة مطلقة ، و تم تهميش القطاع الخاص الذي لم يستفد من الدعم مثل القطاع العام ما أدى إلى ركوده و عدم تطوره ، فالزراعة تحتاج دعما شاملا للقطاعين ، وكذلك توجيه جهود الدولة نحو تطويرها كونها هي من دوايب الاقتصاد . [2]

اتخذ شكل التسيير الفلاحي في هذه المرحلة شكل تعاونيات فلاحية تسييرها الدولة، وتقدم الدعم لها، و سقفت الأسعار ، ثم عرفت نفس المرحلة إعادة هيكلة تلك المؤسسات الزراعية بعد أدائها الضعيف ، وبقي القطاع الزراعي يراوح مكانه ولم تحقق تلك السياسية أهدافها المسطرة.

وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1. دعم أسعار عوامل الإنتاج.
2. دعم أسعار المنتجات الزراعية.
3. دعم توجيه الاستثمار.
4. دعم عمليات الإصلاح.

الفرع الثاني: مرحلة (1990 – 2000)

حدثت في تلك المرحلة اختلالات اقتصادية و ضعف في الإنتاج الزراعي و التبعية الغذائية للخارج، كما عرفت كذلك ارتفاع حجم الديون الخارجية للدولة ، وزيادة نسبة العجز. هي المرحلة التي شرعت فيها الدولة في اعتماد النهج الرأسمالي و التخلي تدريجيا على النظام الاشتراكي الذي برهن على فشله الذريع . وبدأت في هذه المرحلة تطبيق شروط صندوق النقد الدولي الصارمة بصفته الجملة النقدية التي قدمت القرض . [3]

وقد تميزت هذه المرحلة ب:

- وقف دعم أسعار المنتجات الزراعية وتحريرها هي و كل المستلزمات الزراعية .
- خضوع الفاعلين في القطاع الزراعي إلى قواعد قانون المنافسة الذي يساوي بين كل المتعاملين في المجال.
- تصحيح كل الاختلالات التي قد تتسم بها سياسات الأسعار ، وضمان المرونة من مرحلة النتائج إلى مرحلة التوزيع و دخول المنتجات إلى السوق .
- تحرير أسعار المنتجات المحلية فيما عدا المواد المدعمة من طرف الدولة كالحليب والسكر والدقيق.
- إلغاء معظم بنود الدعم و الضوابط التي تحكمها و تحكم هوامش الربح خاصة بداية من عام 1994.
- الإبقاء على دعم المواد الإستراتيجية حصرا و هي مواد: الدقيق بكل أنواعه، السكر، والحليب السائل دون المجفف زيادة على مواد الطاقة وإلغاء الدعم على 15 مادة أخرى [4]
- محاولة امتصاص صدمة التحول من اقتصاد موجه يمتاز بسياسة الدعم المباشر وغير المباشر إلى اقتصاد ليبرالي يخضع لقانون المنافسة، و التخفيف من اثار رفع الدعم على المواد الاستهلاكية .

الدكتور: شكيرين ديلمي

المطلب الثاني: مؤسسات الدعم الفلاحي

عبر الفترات السابقة عملت الدولة على إنشاء مؤسسات تدعم النشاط الزراعي في البلاد، و السعي إلى مرافقة العاملين في القطاع الزراعي عموما.

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

لقد سعى مخطط التنمية الفلاحية إلى تمكين المواطنين من جلب المواد الغذائية حسب المعايير الدولية ، وتغطية الاستهلاك الوطني ، والاستغلال العقلاني للمقدرات الوطنية من الموارد الطبيعية للحصول في النهاية إلى تنمية زراعية مستدامة . [5] و يمكن ايجاز محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كالتالي:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف إدماج الصناعات الغذائية بحسب فروعها .
- استغلال الأراضي الفلاحية في المناطق الأقل مردودية و هي تلك المناطق الجافة والشبه الجافة في عمليات التشجير و تربية المواشي .
- الحفاظ على التشغيل في القطاع الزراعي و زيادة عدد العمال الدائمين و الموسمين في القطاع و تقديم التسهيلات اللازمة للاستثمار الفلاحي .
- يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الأرياف على على برامج في المجالات التالية :

- تكثيف أنظمة لانتاج و تطويرها .
- المحافظة على الموارد الطبيعية الحيوانية و النباتية و تطويرها .
- تكثيف برامج محاربة التصحر . [6]
- العناية بـسكان المناطق الريفية و توفير المرافق من اجل القضاء على النزوح الريفي نحو المدن .

الدكتور: شكيرين ديلمي

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير القطاع الزراعي في الجزائر ، و تمويل المزارع الفلاحية الاشتراكية من خزانة الدولة بالكامل ، وقد اثبت هذا فشله فيما بعد ، ولم يحقق الاهداف التي وجد من اجلها . [7]

الفرع الثاني: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هو برنامج يحتوي على مجموعة من المشاريع المرتبطة بقطاع الزراعة في كل مجالاتها بهدف تحقيق التحفيز والدعم و يمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج فيما يلي: [8]

1. دعم أنظمة النتاج : يهدف إلى مشاركة الفلاحين ويسمح لهم بتأمين مداخيلهم على المدى المتوسط .

2. دعم تطوير الإنتاج و الانتاجية : و هذا بوضع مزارع نموذجية تعمل على تكثيف الانتاجية في كل الفروع الفلاحية تكون نموذجا لبقية الفلاحين . [9]

3. برامج الامتياز لاستصلاح الأراضي : يهدف البرنامج إلى زيادة الأراضي الفلاحية عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97 - 483 لعام 1997، و الذي يمنح الأراضي للخواص بغرض استصلاحها خاصة بمناطق السهوب و الجبال والمناطق الصحراوية .

وفي عام 2005 ، تم توسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم الفلاحي و تم إنشاء صناديق فلاحية هي هي :

أ - الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA): تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر 05-05 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، وهو خاص بدعم المشاريع الاستثمارية و هي: [10]

- تنمية الانتاج و الانتاجية الفلاحية .
- تخزين وتصدير المنتوجات الفلاحية .
- تطوير شبكات الري الفلاحي .
- حماية الثروة الفلاحية و النباتية ورعايتها.

- دعم الطاقة المستعملة في المجال الزراعي.
- ب - دعم الانتاج الحيواني : عمل هذا النظام على توفير العلف كل أنواعه من الشعير و الخرطال و تكثيف الزراعة المخصصة للعلف الحيواني و مكافحة الأعشاب الضارة. [11]
- ج - دعم زراعة البطاطا : تكثيف عملية زرع البطاطا في البيوت البلاستيكية .
- د- دعم الأشجار المثمرة والحمضيات : تقديم دعم كبير لغرس الأشجار المثمرة والحمضيات و ذلك بدعم أسعارها .

الفرع الثاني: الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي (FNRPD)

أنشئ الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2005 ، له حساب خاص في الخزينة . وقد نصت المادة الثالثة من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 / 04 / 2006 على الإعانة الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ، ويستفيد من دعم هذا الصندوق ، الفلاحون و مربو المواشي بصفة فردية والمؤسسات الاقتصادية العاملة في مجال النشاط الزراعي [12]

1. دعم إنتاج الحبوب :

- تقديم منحة لإنتاج القمح الصلب وفق شهادة من وزارة الفلاحة ENCC.
- تقديم منحة لإنتاج القمح اللين وفق شهادة من وزارة الفلاحة ENCC.
- تقديم منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير وفق شهادة من وزارة الفلاحة ENCC.
- تقديم منحة ضبط التخزين في التبريد للبطاطا الموجهة للاستهلاك المحفوظة في الأكياس الشبكية.

2. دعم الطماطم الصناعية :

- تقديم منحة الإنتاج لكل إنتاج مؤشر عليه من طرف CAW و DSA
- منحة تحويل الطماطم بشرط تحويل كل الإنتاج من 1 جويلية الى 30 سبتمبر . [13].

الدكتور: شكيرين ديلمى

3. دعم الصناديق الأخرى المنشأة في إطار PNRDA.

عرفت الصناديق تطورا ابتداء من عام 2007 بإنشاء صندوق خاص بالمناطق الصحراوية ومناطق الهضاب العليا .

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الفلاحي بالجزائر

القطاع الزراعي في أية دولة له أهمية مزدوجة ، اجتماعية وذلك بتوفير اليد العاملة والقضاء على العوز و الرفع من نسبة الرفاهية الاجتماعية ، وأهمية اقتصادية تكمن في تحقيق التنمية المستدامة و تعزيز القوة الاقتصادية و بالتالي القضاء على التبعية الغذائية للخارج . إن الجزائر و إدراكا من حكوماتها المتعاقبة لأهمية قطاع الزراعة في تحقيق التنمية، فتحت مجالا للاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي

الاستثمار الفلاحي استثمار حقيقي، فهو إن وفرت له الأموال اللازمة وكذا توفير المقدرات الطبيعية من ماء وتربة خصبة ، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، فإنه يمكن من تحقيق أهداف هذا النوع الخلاق من الاستثمار ، و هو من جهة يسد حاجات المستهلكين ويحقق الأمن الغذائي ومن جهة ثانية يخلص الاقتصاد من عبء فاتورة الاستيراد في المجال الغذائي . [15]

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي

لم يختلف الباحثون كثيرا في تعريف الاستثمار الفلاحي ، فقد عرفوه بحسب الأسس والضوابط الاقتصادية المتعارف عليها ، ومن تلك التعاريف ما يلي :

1. الاستثمار الفلاحي هو تلك المصاريف التي تنفق في المجال الفلاحي ثم يتم التحصل

فيما بعد على أموال في شكل أرباح .

2. هو جزء من الدخل يخصص بغية الحصول على عناصر النتاج الطبيعية خاصة

الأصول طويلة الأجل بغرض زيادة أو تحسين الطاقة الانتاجية القائمة .

3. الاستثمار الفلاحي هو دمج عوامل الإنتاج في مجال الزراعة (التربة، الماء، المال، الموارد البشرية ...) وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين و للحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي المتبع.[16] يختلف الاستثمار الفلاحي في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي من حيث الشكل و التنظيم و سير العمل و الأهداف ، و الزمن المخصص له .

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي

يتميز الاستثمار الفلاحي عن غيره من الاستثمارات في القطاعات الأخرى بعوامل تؤثر على مدى نموه إيجابا او سلبا و هي : [17]

1. الدورة المالية: الدورة المالية في القطاع الفلاحي تختلف بشكل جذري عنها في القطاع الصناعي، فالتحقق المالي يكون مرة واحدة بمناسبة بيع المحصول الزراعي ، لذلك فهو ليس عملية مستمرة ، وهذا يعني أن الدورة المالية طويلة نسبيا .

تختلف السنة المالية في القطاع الفلاحي عنها في المجالات الاقتصادية الأخرى ، فتوقيف العوائد والاستثمارات و إتاحة الفرصة للاستفادة من السنة المالية من وجهة النظر المحاسبية بعمل البنوك .

2. الدورة الزراعية : الاستثمار الفلاحي يخضع إلى الدورة الزراعية و هذا يعني استغلال الأرض لسنة زراعية ثم إعادة تخصيصها في السنة الموالية من اجل إعدادها لعملية زراعية جديدة ومختلفة .

3. المخاطرة: نسبة المخاطرة في المجال الصناعي اقل بكثير في مجال الاستثمار مثل تقدير حاجيات المستهلك أما المخاطر الأخرى فيشارك فيها كل أنواع الاستثمارات كالكوارث الطبيعية، والمناخ والأوبئة.

4. التكيف : إمكانية تكيف الاستثمار الفلاحي أكبر من الاستثمار الصناعي لذلك يمكن تغيير المزروعات بحسب خصوبة الأرض ودرجة قابليتها لعمليات الري.[18]

5. صعوبة التمويل الزراعي: مشكلة تقديم الضمانات و قلتها في القطاع الفلاحي مقارنة بالاستثمار في القطاع الصناعي .
6. ضخامة نسبة رأس المال الثابت : اتساع رأس المال الثابت اللازم للإنتاج مقارنة بالاستثمار في القطاعات الأخرى .

المطلب الثاني: الاستثمار الفلاحي بالجزائر

يعتمد الاستثمار في الجزائر على عدة مقومات أهمها : وجود مؤسسات ذات صلة بالقطاع الزراعي كالصناديق المخصصة لذلك ، وكذلك البنية التحتية كالسدود و قنوات الري ، ووجود ترسانة قانونية تعمل على تطوير القطاع الفلاحي ، كذلك وجود الحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة .

1. حركة التشريعات الخاصة بالاستثمار الفلاحي : عرفت الجزائر حركية كبيرة في المجال القانوني المنظم للاستثمارات الفلاحية ، بداية من علم 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية ، ثم عملية إرجاعها إلى ملاكها الأصليين بعد تأميمها في العهد الاشتراكي، وكانت عملية الإرجاع هذه بناء على الأمر 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري .

ثم صدور قانون الاستثمار رقم 93-12 والذي وضع أساسا قانونيا لدخول قطاع الزراعة مجال الاستثمار . فكل هذه التغيرات القانونية خاصة في المجال الفلاحي أعطت دفعا للاستثمار الفلاحي في مجال الإنتاج و استصلاح الأراضي في منطقة السهوب ، ثم التوجه الى انشاء صناديق الدعم (انظر المبحث الاول) والتي انتهت بإنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي . [19]

2. حوافز تشجيع الاستثمار الفلاحي : هي عبارة عن تشجيعات مالية ، واعفاءات ضريبية وجمركية تقدم من طرف الدولة للفلاحين، والمستثمرين المحليين والأجانب من اجل الاستثمار الفلاحي في الجزائر ، و التي وردت في قوانين الاستثمار: 93-12 ، و قانون 01-03، وقانون 08-06 إضافة إلى التحفيزات الواردة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال إنشائه للصناديق الناشطة في المجال الزراعي . [20]

الدكتور: شكيرين ديلمي

3. البنية التحتية في مناطق الإنتاج الزراعي : رغم أهميتها البالغة في المجال الفلاحي، إلا إن البنى التحتية تعد ضعيفة في الجزائر خاصة في الأرياف أين توجد الأراضي المخصصة للاستثمار الفلاحي ، ومن هنا لابد من توجيه الاستثمار إلى بناء السدود وحفر الآبار و شق الطرقات ، و إيصال الكهرباء إلى الريف و مناطق الإنتاج الفلاحي ، وتشجيع الاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق عقود الامتياز. [21]

4. المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي: من اجل تحقيق هدف تشجيع الاستثمار الفلاحي و تحفيزها، أنشأت الجزائر مجموعة من الهيئات السياسة الدولة في تطوير الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي و أهمها :

• الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي.

• المديرية الجهوية للمصالح الفلاحية .

• المعاهد التقنية .

• الصناديق الفلاحية . [22]

للاستثمار الفلاحي خصوصية تميزه عن الاستثمار في بقية المجالات، وهو يتميز أساسا بالحساسية لعلاقته المباشرة بالجانب الاجتماعي في الدولة، وكذا تأثيره في اقتصاد الدولة وما يمكنه من توفير في ميزانية الدولة إذا ما استطاعت تقليص فاتورتها من الاستيراد للمواد الغذائية

الخاتمة:

لا شك إن المجال الزراعي هو الشريان الحيوي للدولة ، فمن يملك غذاء يملك مصيره ، والجزائر مرت بتجارب عديدة سعت في كل مرحلة إن تجعل من الفلاحة بديلا استراتيجيا للنفط . لكن ما يعاب على سياسات الدولة في المجال الفلاحي هو إخضاع القطاع إلى التجارب التي فشلت في كل مرة ، و السبب بالأساس هو كثرة الوسطاء بين الفاعلين في الميدان و كذلك وجود احتكار و البيروقراطية و الرشوة التي يشكو منها الفلاحون والمستثمرون ، فالفساد الذي نخر دواليب الدولة في العشرية الماضية جعل مجال الزراعة يقع بين أيدي جماعات نافذة حيدت السياسات الوطنية عن أهدافها ، فكانت النصوص

الدكتور: شكيرين ديلمي

القانونية الموجودة غير مجدية ، وجعلت من المستثمرين الحقيقيين يعزفون عن العمل في المجال الزراعي .

الاقتراحات:

- لابد من إيجاد قوانين و تشريعات تعمل على تقوية الترسنة الموجودة حاليا في مجال الاستثمار الفلاحي و الدعم الموجه للفلاحين .
- على الدولة تعامل على تقوية بنيتها التحتية في المجال الفلاحي وذلك ب :
 - استصلاح الأراضي.
 - حفر الآبار .
 - بناء السدود والحواجز المائية.
 - حسن استغلال الموجود منها .
- تخليص الأراضي الزراعية من الطفيليين عن المجال الزراعي.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بتفعيل الصناديق الموجودة .
- القضاء على البيروقراطية و الرشوة الموجودة في المجال الزراعي خاصة لدى صناديق الدعم و الخاصة كذلك بالاستثمار.
- تشجيع الزراعات التحويلية و الصناعية.

الهوامش

- [1] زبيري رابع ، الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1996 ، ص 201
- [2] بولبحال نادية ، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية ، مذكرة نيل ماجيستير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 29
- [3] محمد رجراج ، الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1999 ، ص 70
- [4] نفس المرجع السابق ، ص 73
- [5] فورية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص

- [6] سلطانة كتفي ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2006 ، ص 07
- [7] نفس المرجع ، ص 09
- [8] عبد اللطيف بن اشهو ، تكون التخلف في الجزائر ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 48
- [9] سلطانة كتفي ، مرجع سابق ، ص 08
- [10] الجريدة لرسمية عدد 52 بتاريخ 26 يوليو 2005 ، 08
- [11] الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 04 يوليو 2006 ، ص 23
- [12] نفس المرجع ، ص 27
- [13] نفس المرجع ، ص 27
- [14] نفس المرجع ، ص 30
- [15] فاطمة حديد ، واقع وافاق الاستثمار الجني ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعيدة ، ص 3
- [16] نفس المرجع ، 8
- [17] نادية بولجبال ، مرجع سابق ، ص 29
- [18] نفس المرجع ، ص 32
- [19] فاروق سحنون ، قياس مؤشرات الكمية على الاستثمار الاجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 18
- [20] الزين المنصوري ، تشيع وترقية الاستثمار ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 18
- [21] فاروق سحنون ، مرجع سابق ، ص 26
- [22] الزين منصوري ، ص 95

قائمة المراجع

- (1) زيري راج ، إصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1996
- (2) [بولجبال نادية ، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية ، مذكرة نيل ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2000
- (3) محمد رجراج ، إصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1999

الدكتور: شكيرين ديلمي

- (4) [فورية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2003
- (5) سلطانة كتفي ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2006
- (6) عبد اللطيف بن اشهو ، تكون التخلف في الجزائر ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر
- (7) الجريدة لرسمية عدد 52 بتاريخ 26 يوليو 2005
- (8) الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 04 يوليو 2006
- (9) فاطمة حديد ، واقع وفاق الاستثمار الأجنبي ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعيدة
- (10) فاروق سحنون ، قياس مؤشرات الكمية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010
- (11) الزين المنصوري ، تشجيع وترقية الاستثمار ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006